**المحاضرة الثانية عشرة :منهج الامام مالك** **في الموطأ**.
manhaj al'imam malik fi almawta

**لتعريف بالإمام مالك:**

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني، ولد سنة (93هـ)([[1]](#footnote-1)). أدرك جماعة من التابعين ممن حملوا العلم عن أصحاب رسول الله () وحمل عنهم، وكان من أجلهم: نافع مولى عبد الله بن عمر، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وهشام بن عروة بن الزبير، وعبد الله بن دينار، وابن شهاب الزهري، وغيرهم([[2]](#footnote-2)). وحدّث عنه شيوخه وأقرانه وتلاميذه، فممن روى عنه من شيوخه: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، ومن أقرانه: معمر بن راشد، وأبو حنيفة، وابن جريح، وغيرهم، ومن تلاميذه: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وخلق كثير([[3]](#footnote-3)).

 أقام في دار عبد الله بن مسعود الصحابي ، أدرك سبعة من خلفاء بني أمية ، وخمسة من خلفاء بني العباس ، وثلاثين والياً من المدينة .

 طلب العلم وهو ابن بضع عشر وتأهل للفتيا وجلس للتحديث وله إحدى وعشرون سنة .لم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه الإمام مالك في العلم والتحصيل والحفظ ، حتى قيل لا يفتى ومالك في المدينة . قيل إنه ألف الكثير باسم الموطأ في عصره ، وكان يقول : ما كان الله أبقى .

 يعد كتابه الموطأ أشهر ما صنفه الإمام مالك في حياته، وله رسائل كتبها إلى بعض الأعيان، وأخرى في بعض المسائل، منها: رسالة في القدر، ورسالة في النجوم ومنازل القمر، وهو كتاب مشهور ومفيد جداً اعتمد الناس عليه في هذا الباب، ورسالة في الأقضية، ورسالة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة، وكتاب السر ، من رواية ابن القاسم عنه ، وهو جزء واحد ، وغيرها([[4]](#footnote-4)).

**محنته ووفاته:**

 قال ابن سعد: حدثنا الواقدي قال: لما دعي مالك، وشوْوِرَ، وسمع منه، وقبل قوله، حُسد، وبغوه بكل شيء، فلما ولي جعفر بن سليمان المدينة، سعوا به إليه، وكثروا عليه عنده، وقالوا: لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء، وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف في طلاق المكره: أنه لا يجوز عنده، قال: فغضب جعفر، فدعا بمالك، فاحتجّ عليه بما رُفع إليه عنه، فأمر بتجريده، وضربه بالسياط، وجبذت يده حتى انخلعت من كتفه، وارتكب منه أمر عظيم، فوالله ما زال مالك بعد في رفعة وعلو.

 مات الإمام مالك يوم الأحد في شهر ربيع الأول سنة (179هـ)، ودفن بالبقيع وله يوم مات (86) سنة([[5]](#footnote-5))، فرحمه الله تعالى.

**وصف عام للموطأ**

يعدُّ كتاب الموطأ أجلّ الكتب المؤلفة قبل الصحيحين، وأعظمها نفعًا، وإن كان بعضها أكبر منه حجماً وأكثر حديثًا([[6]](#footnote-6))، قال القاضي أبو بكر: ((الموطأ أول كتاب ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره، لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع، ونبّه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها في مسائله وفروعه))([[7]](#footnote-7))، وقد قدّم جمهور المالكية الموطأ على الصحيحين، لمكانة الإمام مالك، ولما عرف عنه من التثبت والتمحيص([[8]](#footnote-8))، ويعد الموطأ أول كتب الصحيح وجوداً بالنظر إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح، يعني جمعه ممزوجاً بغير المرفوع من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وكثيراً ما يعقب عليها ببيان العمل بها، وما يتفرع عليها من مسائل الفقه، وعلى هذا فلم يكن الموطأ مجرداً للمرفوع، بل ممزوجاً بغيره([[9]](#footnote-9))، والموطأ وإن كان فيه المرسل والمنقطع والبلاغات([[10]](#footnote-10))، فقد ذكر ابن عبد البر أنها كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث ، وقد وصلها ابن الصلاح في تأليف مستقل([[11]](#footnote-11))، قال السيوطي: ((الصواب إطلاق أنَّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء))([[12]](#footnote-12)).

 **أسبقية الموطأ على المصنفات في الحديث :**

 أول من صنف الصحيح مالك ويتردد ابن حجر في أسبقية الموطأ على غيره . ويقول: قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدونوا الكتب، فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخّى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، واستيعاب الموطأ لأبواب الفقه، لأنه قبل عبد الرزاق وابن أبي شيبة، إذن فتبويب الإمام مالك كتابه على الأبواب الفقهية ميزة لم يسبقه فيها أحد، حتى قال أبو بكر بن العربي: (الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي ).

 **راويات الموطأ:**

تعدد رواة الموطأ عن الإمام مالك وبلغوا كثرة كبيرة وصلوا إلى مئة راو مما يدل على مدى الاهتمام بهذا الكتاب، ولعل من أشهر من روى عنه :

1 ـ يحيى بن يحيى بن كثير، الإمام الكبير، فقيه الأندلس، أبو محمد الليثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي (152 - 234هـ) .

2 ـ أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، المخزومي مولاهم، المصري (154 - 231هـ) .

3 ـ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث المدني (150 - 242هـ) .قاضي مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. .

4 ـ أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي، مولاهم المصري (125 - 197هـ) .

5 ـ أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الكوفي (132 - 189هـ)، صاحب أبي حنيفة رحمهم الله.

**والسبب في اختلاف الروايات عن مالك :**

لأنه عندما ألف الموطأ صار ينقح كل سنة ويحذف بعض الأحاديث فتكون الرواية الأخيرة هي أصح الروايات وأضبطها .

ورواية يحيى هي المعتمدة والمشهورة في المشرق والمغرب وكل بلاد الإسلام .

يقول ابن فرحون: عدّ القاضي عياض من عني بالموطأ فذكر نحوا من تسعين رجلاً .

 **رواية يحيى بن يحيى الليثي:**

أخذ يحيى الموطأ أولاً من زياد بن عبد الرحمن بن زياد المعروف بشبطون، وهو الذي أدخل مذهب مالك في الأندلس، وارتحل يحيى إلى المدينة فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة إلا ثلاث أبواب من كتاب الاعتكاف: باب خروج المعتكف إلى العيد ، وباب قضاء الاعتكاف، وباب النكاح في الاعتكاف، وكان سماعه منه في السنة التي مات فيها مالك سنة 179هـ، مما يضفي أهمية على روايته كونها متأخرة إلى وفاة الإمام مالك أي أن الإمام مالكا كان قد نقح كتابه بالحذف والإضافة وغير ذلك.

**منهج محمد بن الحسن في روايته :**

* يذكر كل ما روي عن الإمام مالك وأيضا هناك إضافات له ذكرها تمثل مروياته عن شيوخ آخرين غير مالك كأبي حنيفة .
* يذكر ترجمة الباب ويذكر متصلاً به روايته عن الإمام مالك موقوفة كانت أو مرفوعة .
* لا يذكر في صدر العنوان إلا لفظ ( الكتاب ) أو ( الباب ) . يعني لا يذكر الفصل ، ويمكن أن يكون سقط من النساخ والله أعلم .
* يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهاده مخالفاً أو موافقاً للإمام مالك معبراً عن ذلك بقوله: وبه نأخذ، وعليه الفتوى، وبه يفتي، وعليه الاعتماد، وعليه عول الأمة، وهو الصحيح، وهو الظاهر، وهو الأشهر .
* لم يذكر مذهب أبي يوسف في موطئه .
* فيه بعض الأحاديث الضعيفة، وبعضها ينجبر بكثرة الطرق، وبعضها شديد الضعف .

**عدد الأحاديث في موطأ الإمام مالك**

ـ جملة في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه والتابعين: ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، الموقوف: ستمائة وثلاثة عشر، وأقوال التابعين : مائتان وخمسة عشر .

 ويقول الغافقي : الأحاديث المرفوعة : ستمائة وستة وستين حديثاً .

وذلك لأن الروايات تختلف فقد تكون رواية أقل من رواية أخرى لأن الإمام مالكا كان يحذف بعض الأحاديث بين الحين والآخر.

 يقول أبو سعيد العلائي : يروي الموطأ عن مالك جماعة كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكثرها زيادة رواية أبي مصعب، ويقول ابن حزم: في موطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطئات نحو مائة حديث .

 ويقول ابن الهيَّاب: إن مالكا روى مائة ألف حديث، جمع منها الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت الى خمسمائة.

**أنواع الأحاديث في موطأ مالك**

إن ما حواه الموطأ من أحاديث جاء على أقسام:

1. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة.
2. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد مرسلة.
3. أحاديث مروية بسند سقط منه راو.
4. أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي, ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الموقوفات.
5. البلاغات: وهي قول مالك: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:...، وعددها 61 بلاغ.
6. أقوال فقهاء التابعين.
7. ما استنبطه من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة، فهو يهتم بالجانب الفقهي لأنه محدث فقيه[[13]](#footnote-13).

 **منهج الإمام مالك في الموطأ**

* روى الإمام مالك عن جملة كبيرة من الصحابة، حتى وإن كانت الرواية عن بعضهم قليلة ، فيكثر من المكثرين ويقل من المقلين.
* أكثر من روايات أمهات المؤمنين وبخاصة السيدة عائشة رضي الله عنها.
* روايته عن آل بيت النبوة عن الإمام علي بن أبي طالب وابن العباس وفاطمة بنت الرسول والحسن والحسين.
* أكثر من آراء التابعين وأكثر من البلاغات عن التابعين، مثل : سعيد بن المسيب، وزيد بن أسلم، والقاسم بن محمد.
* وكذلك إجابات الإمام مالك الفقهية غنية بالأدلة ، وقد يقول بلغني ولا يذكر لنا إسناداً فوصل ابن عبد البر كل البلاغات إلا الأربعة وصلها ابن الصلاح في مؤلف صغير .
* التعقيب على النصوص بالتأكيد أو الشرح أحياناً .
* يعتني بأصول الفقه ويوسع مفهومها، ويضع الحكم الفقهي الواحد في دليل واحد.
* وفي أحاديث العقيدة لا يعقب إلا قليلاً . ويؤثر عنه حينما سئل عن الاستواء: ( الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب ).

**مكانة الموطأ :**

 يقول الإمام الشافعي :

 ما على بطن الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك .

وفي لفظ : ( ما على ظهر الأرض كتاب هو أقرب للقرآن من كتاب مالك ) .

وفي لفظ : ( ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ الإمام مالك ) .

وفي لفظ : ( ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ ) .

إذن الموطأ: الأصح رواية، الأقرب إلى فهم القرآن، وأكثر صواباً ونفعاً، مزايا وصفات نقدية صحيحة تنفع في الموازنة، ومن ثم أطلق بعضهم على كتاب الموطأ الصحيح، واعترضوا على أن المعروف والمشهور أن أول من صنف في الصحيح البخاري، فموطأ مالك كل أحاديثه صحيحة، لكن الإمام البخاري اختص بالصحيح المجرد، والبعض يقول توجد تشابه بين الموطأ وصحيح الإمام البخاري، إذ يذكر البخاري المعلقات ومالك يذكر البلاغات.

 يقول ابن حجر :

استشكل بعض الأئمة إطلاق تفضيل صحيح البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة ، فأيضاً الإمام مالك في نقد الرجال انتقى الأحاديث انتقاء، وإن كانت قليلة، فالأحاديث المسندة المرفوعة أقل من 600 // أو( 500 ونيف ) .

الجواب: شرط الإمام البخاري أشد من شرط الإمام مالك، فمالك لا يرى الانقطاع قادحا لذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات، لكن البخاري يرى الانقطاع علة، وبالتالي ما كان من الأحاديث أو الروايات أقل من شرطه أورده تعليقاً ليخرج هذه الآثار عن أصل كتابه .

**ويمكن الموازنة بين تعليقات البخاري وبلاغات الإمام مالك :**

(1) يقال إن مالكا يتحقق من رواية البلاغ يقول: بلغني، والبخاري أحياناً لا يجزم، فمعنى ذلك أن الإمام مالكا أقوى، لأنه يجزم إذ يقول بلغني، لكن البخاري يقول يذكر عن فلان ويروى عن فلان بصيغة التمريض .

(2) يغلب على مالك حذف السند كله، ويغلب على التعليقات حذف بعضه، وحين وصل العلماء بلاغات مالك وجدوا أن عمومها أقوى من تعليقات البخاري عموماً، هكذا يقولون:(النوعين: ما كان بصيغة الجزم وما كان بصيغة التمريض).

**مراسيله وبلاغاته**

 وصلها ابن عبد البر كلها إلا أربعة أحاديث، قال السيوطي: صنَّف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في «الموطأ» من المُرسل والمُنقطع والمُعْضل قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثِّقة عنده مِمَّا لم يُسْنده: أحد وسُتون حديثًا, كلَّها مُسْندة من غير طريق مالك، إلاَّ أربعة لا تعرف وصلها ابن الصلاح في مؤلف صغير سماه: وصل البلاغات الأربعة في الموطأ .

**وجود الضعيف فيه**

 انتقد ابن حزم بعض مروايات الموطأ، إذ يقول: وفيه نيف وسبعون حديثاً، وقد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيه أحاديث ضعيفة وهنها جمهور العلماء.

وعقب اللكنوي: وبين أن مراده بالضعف الضعف اليسير… وليس فيه حديث ساقط ولا موضوع كما لا يخفى على الماهر.

وأغلب الظن أنه يقصد بالأحاديث المتروكة : الأحاديث المعارضة لعمل أهل المدينة .

وعلى العموم الموطأ صحيح عند مالك ومقلديه يعني أتباع مالك وإن كانت هناك بعض المراسيل ، وكلها صحيحة عند أتباع الإمام مالك حتى المراسيل ، لأنه المرسل لا يحتج به إلا إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد .

**المؤلفات في رجال الموطأ :**

 ألف في رجاله القاضي أبو عبد الله بن الحذاء، وأبو عبد الله مفزع، وأبو عمر الطلمنكي، وترجم ابن حجر لرجال مالك في كتابه تعجيل المنفعة، وللسيوطي كتاب إسعاف المبطأ في رجال الموطأ.

**شرح الغريب :**

شرح غريبه البرقي، وأحمد بن عمران الأخفش، وأبو القاسم العثماني المصري .

**شروح الموطأ :**

1 ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . ليوسف بن عبد البر .

 قال فيه ابن حزم : لا أعلم في الكلام عن فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه .

2 ـ ثم اختصره في كتاب (التقصي في الحديث النبوي) بعنوان (التجريد).

3 ـ الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه الامام مالك في الموطأ من الرأي والآثار، فتوسع في الرواة وأقوال العلماء ، إذ التمهيد على ترتيب الشيوخ ، وكتاب الاستذكار على طريقة الأبواب الفقهية .

4 ـ المنتقى في شرح الموطأ : سليمان الباجي .

5 ـ المسالك عن موطأ الإمام مالك لأبي بكر العربي .

6 ـ شرح الموطأ للقرطبي .

7 ـ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي .

 8 ـ شرح الموطأ . للزرقاني .

9ـ أوجز المسالك لمحمد زكريا دهلوي، من آخر الشروح وأوسعها في15 مجلد.

10 ـ فتح المغطى شرح الموطأ : للقاري الهروي . ت : 1014هـ .

11 ـ شرح الموطأ : إبراهيم بن حسين بيري زادة . ت : 1096هـ

12 ـ المهيأ في كشف أسرار الموطأ : لعثمان بن يعقوب الإسلامبولي .

**مصطلحات الإمام مالك في الموطأ:**

للإمام مالك رحمه الله في الموطأ مصطلحات تكلّم عليها أهل العلم وبيّنوها، ومنها:

1. قوله: (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا) يُعبّر بقوله هذا عن أقوال الفقهاء السبعة، وفقهاء المدينة.
2. قوله: (هذا أحسن ما سمعت)، يعني: إذا اختلفوا أخذ بأقوى أقوالهم وأرجحها؛ إما بكثرة القائلين، أو لموافقة قياس قوي.
3. قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشجّ؛ فالثقة: مخرمة بن بكير، ويشبه أن يكون: عمرو بن الحارث.
4. قال ابن عبد البر: إذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب؛ فهو عبد الله بن وهب، وقيل: الزهري، وقال الحافظ ابن حجر: إذا قال: عن الثقة, عن عمرو بن شعيب؛ فقيل: هو عمرو بن الحارث, أو ابن لهيعة.
5. قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك( أخبرني من لا أتهم من أهل العلم ) فهو الليث بن سعد.
6. قوله: عن الثقة عن ابن عمر؛ هو نافع، كما قال الحافظ ابن حجر.
7. وما أرسله عن ابن مسعود؛ فرواه عبد الله بن إدريس الأودي.
8. قال الدراوردي: إذا قال مالك: (على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا)،( والأمر عندنا)؛ فإنه يريد ربيعة وابن هرمز[[14]](#footnote-14).

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

1. () ينظر: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي (ت354هـ) حققه م. فلايشهر (دار الكتب العلمية- بيروت 1959م): 140، وطبقات الحفاظ: 96. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ينظر: رجال صحيح البخاري لأحمد بن محمد البخاري (ت398هـ) حققه عبد الله الليثي (ط1، دار المعرفة- بيروت 1407هـ): 2/694، وتهذيب التهذيب: 5/326-327. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ينظر: رجال مسلم لأحمد بن علي الأصبهاني (ت428هـ)، حققه عبد الله الليثي (ط1، دار المعرفة- بيروت 1407هـ): 2/220، وتهذيب التهذيب: 5/327. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ينظر: سير أعلام النبلاء: 8/89. [↑](#footnote-ref-4)
5. () ينظر: مشاهير علماء الأمصار: 140، وطبقات الحفاظ: 96. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ينظر: إختصار علوم الحديث: 31. [↑](#footnote-ref-6)
7. () الحطة في ذكر الصحاح الستة: 159. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ينظر: السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي (ت1964م)، (ط2، المكتب الإسلامي– بيروت 1398): 432. [↑](#footnote-ref-8)
9. () ينظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ط1، دار الفكر- دمشق- د.ت): 233. [↑](#footnote-ref-9)
10. () البلاغات: هي التي يقول فبها الإمام مالك بلغني عن رسول الله () كذا. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ينظر: إضاءة الحالك على دليل السالك الى موطأ الإمام مالك لمحمد حبيب الله الشنقيطي (ت1363هـ)، (ط1، مطبعة الاستقامة- القاهرة 1354هـ): 15، وأسباب اختلاف المحدثين: 2/637-638. [↑](#footnote-ref-11)
12. () تنوير الحوالك على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، (دار الكتب العلمية- بيروت، د.ت): 1/8. [↑](#footnote-ref-12)
13. ينظر: موسوعة شروح الموطأ عبد الله التركي (1/41-43), كشف المغطى في فضل الموطا للطاهر بن عاشور (29). [↑](#footnote-ref-13)
14. التمهيد (3/4), الإرشاد للخليلي: مكتبة الرشد (1/209), تدريب الراوي: عبد الوهاب عبد اللطيف (1/312-313), الموطأ بالروايات: سليم الهلالي (1/129-130). [↑](#footnote-ref-14)